قضايا المرفوعات في الأحاديث النبوية للباحثين العراقيين

الكلمات المفتاحية: المرفوعات، الأحاديث النّبويّة، الباحثين العراقيين.

حامد صندل عبداللطيف **أ.د. محمد بشير حسن**

المديرية العامة لتربية ديالى **جامعة ديالى/كليّة التربيّة للعلوم الإنسانية**

Alkater33@gmial.com **Dr.moh7777@gmial.com**

الملخص

تسعى هذا البحث إلى دراسة عددٍ من الاحاديث النبوية الشريفة التي وردت في دراسات الباحثين العراقيين النحوية ،التي تضمّنت مسائل المرفوعات الأسمية والمرفوعات الفعلية، وهذه الاحاديث جديرة بأن يسلط البحث الاضواء عليها، لإظهار أهمية الاستدلال بالحديث النبوي في إثراء اللغة ومدها بأساليب تضاف إلى ثروتها، وبيان شخصية الباحثين العراقيين العلمية، واقتضى موضوع البحث أن أوزع منهج الدراسة على مقدمة و مبحثين، ضمّ الأول : دراسات الباحثين التي تضمّنت قضايا مرفوعات الأسماء، والثاني : دراسات الباحثين التي تضمّنت قضايا مرفوعات الأفعال، وتليتُ هذين المبحثين بخاتمة تضمنت أبرز نتائج هذا البحث.

المقدمة

أحمد الله حمداً يليق بجلاله وعظيم سلطانه، و أصلي واسلم على رسوله المصطفى، وعلى آله وصحبه وسلم.

أما بعد : اتخذ الباحثون العراقيون موقفاً واضحاً من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، إذ اعتمدوا عليه في توثيق ما يذهبون إليه من آراء مخالفين بذلك ما إلتزم به النحاة الأوائل الذين أكثروا من اعتمادهم على ما ورد في الشواهد القرآنية في ضبط ظواهر اللُّغة، وعلى الشعر في اقرار أحكامهم، واقلالهم واقتصادهم من الاعتماد على الحديث النبوي في ضبط ظواهر اللغة واتخاذ القرار، وكتفوا بذكره لتأييد بعض الاحكام، أو لردف شاهداً معضداً لوجه، فقد أكثر الباحثين العراقيين من الاستشهاد بالحديث في مواضع كثيرة من مؤلفاتهم النحوية، وقد أخترنا جملة من المسائل ضمت عدداً من الشواهد المتعلقة بالمرفوعات، لذلك جاء بحثنا الموسوم (شواهد المرفوعات النحوية في بعض الأحاديث النبوية في مؤلفات الباحثين العراقيين) لتسليط الضوء على آراء الباحثين الخاصة في بعض المسائل النحوية ، وتبيين جهودهم في ترجيح المسائل النحوية التي يرونها مطابقة للقواعد النحوية،وكذلك الكشف عن القواعد النحوية التي بسطوها، وقُسِم البحث على مبحثين، الأول : دراسات الباحثين التي تضمّنت قضايا مرفوعات الأسماء، أمّا الثاني : فقد ضمّ دراسات

الباحثين التي تضمّنت مسائل مرفوعات الأفعال، فضلاً عن ذكر أبرز ما توصل إليه البحث من نتائج.

المبحث الأوّل : مرفوعات الأسماء.

أولاً: الابتداء بالنكرة:

- قول بعض الصحابة (ﷺ): ((**إذا رجلٌ يصلي**))[١].
- قول عائشة (رضي الله عنها): ((**ودخل رسول الله (ﷺ) وبُرمه على النّار**))[٢].
- ومثله: ((**دخل النّبيّ (ﷺ) وحبل ممدود**))[٣].

استدلّ بما ورد الباحث (سائد عبد اللطيف علي) على جواز الابتداء بالنكرة إذا وقعت بعد (إذا) الفجائية و(واو) الحال، وتبيّنَ أَنَّ مجيء النكرة مبتدأً بعد (إذا) الفجائية، أو (واو) الحال، مسوغٌ من مسوغات الابتداء بالنكرة، وتقرر أَنَّ ابن مالك (ت٦٧٢هـ) أوّل من نبّه على هذا الاستعمال وصححه مستشهدًا بالحديث النّبويّ الشّريف، وأَنَّ أكثر النّحاة لا يذكرون هذين المسوغين؛ لجواز الابتداء بالنكرة بعدهما[٤].

إن وقوعَ المبتدأ نكرة مخالفٌ للأصل؛ إذ الأصل في المبتدأ أَنْ يكون معرفة والخبر نكرة؛ ليكون المبتدأ أعرف من الخبر، نحو: (سعيدٌ قائمٌ)[٥]؛ ولكن قد يأتي المبتدأ نكرة بشرط أَنْ يتضمن مسوغاً تحصل منه فائدة[٦]، وكان من مسوغات ذلك – كما بيّن ابن مالك – مجيء النكرة المبتدأ بها بعد (إذا) الفجائية أو(واو) الحال، ونبه على أَنَّ أكثر النّحاة لا يذكرون هذين المسوغين ضمن مسوغات الابتداء بالنكرة بعدهما، وهذه المسألة تكلّم عليها ابن مالك في شرح التسهيل مبيّنًا أَنَّ (إذا) الفجائية لا يليها إِلَّا الجُملة الأسمية، ولكن دون أَنْ يفصل في نوع المبتدأ في هذه الجُملة الأسمية أنكرة هو أم معرفة[٧].

أَمَّا عن مسألة (واو) الحال فقد صرح بأنَّها من مسوغات الابتداء بالنكرة، واستدلّ لذلك بما أنشده الشاعر:

عرضنا فسلّمنا فسلّم كارهًا علينا وتبريح من الوجد خانقه[٨]

وما أنشده الآخر:

سَرَيْنَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ، فَمُذْ بَدَا مُحَيَّاكَ أَخْفَى ضَوْؤُهُ كلَّ شَارِقِ[٩]

أَمَّا في شرح العمدة وفي شرح الكافية فلم يذكرهما.

ولم يرد ذكر هذه المسألة في كتب النّحاة المتقدمين على ابن مالك ولا في كتب المعاصرين له، وذكر هذا الاستعمال عدد من النّحاة المتأخرين عنه، فممن ذكره ابن مكتوم؛ إذ أخذ عنه السيوطي (ت٩١١هـ) منظومة من المواضع التي يبتدأ فيها بالنكرة في كتابه بغية الوعاة، فبين أن من بين هذه المواضع: أَنْ تجيء بعد (إذا) الفجائية؛ إذ قال: ((

وَمَا كَانَ فِي معنى التَّعَجُّب أو تَلا إذا لفجاةٍ فاحوها تحو جوهرا))[١٠]

وقد تحدث في نحو ثلاثة وثلاثين موضعًا من مواضع الابتداء بالنكرة المحضة.

وذهب ابن هشام الانصاري(ت٧٦١هـ) إلى جعل (إذا) الفجائية مسوغًا من مسوغات الابتداء بالنكرة قائلًا: ((والتاسع : أَنْ تقع بعد إذا الفجائية، نحو: خرجت فإذا أسد، أو رجل بالباب إذ لا توجب العادة ألَّا يخلو الحال من أَنْ يفاجئك عند خروجك أسد أو رجل))[١١].

فظاهر كلامه أَنَّ مسوغ الابتداء هنا مجيئها بعد (إذا) الفجائية؛ فهي قد ترد في مواضع أُخرى من الكلام لا تصلح أَنْ تكون فيها مبتدأ، وهي نفسها التي صح مجيئها بعد (إذا) الفجائية مبتدأ؛ فـ (إذا) الفجائية فيها مسوغ للنكرة الواردة من دون بقية النكرات[١٢]، ووافقه السيوطي [١٣]، والأشموني (ت٩٢٩هـ)[١٤] في هذا الرأي.

أَمَّا الابتداء بالنكرة بعد (واو الحال) فقد ذكرها عدد من النّحاة المتقدمين على ابن مالك، منهم سيبويه (ت١٨٠هـ)؛ إذ ذكر عند كلامه في قوله تعالى: ﴿وَطَآئِفَةٌ قَدۡ أَهَمَّتۡهُمۡ أَنفُسُهُمۡ﴾ [آل عمران:١٥٤]، بأَنَّهُ وُجِّه على الحال، وأَنَّ (الواو) هنا تقديرها (إذا)، وليست للعطف؛ بل هي (واو) الابتداء، قال: ((وأَمَّا قوله (عزَّ وَجَلَّ): ﴿يَغۡشَىٰ طَآئِفَةٗ مِّنكُمۡۖ وَطَآئِفَةٞ قَدۡ أَهَمَّتۡهُمۡ أَنفُسُهُمۡ﴾، فإِنَّما وجَّهوه على أَنَّهُ : (يغشى طائفةً منكم وطائفة في هذه الحال)، كأَنَّهُ قال: إذ طائفة في هذه الحال، فإنما جعله وقتًا ولم يرد أَنْ يجعلها واو عطف، وإِنَّما هي واو الابتداء))[١٥]. فظاهر الكلام أَنَّهُ وجه (الواو) للحال، وأَنَّهُ يُطلق عليها (واو) الابتداء كذلك، وقد جاءت النكرة بعدها مبتدأ.

أَمَّا الزجّاج (ت٣١٠هـ) فوافق كلام سيبويه عند حديثه عن المسألة ، بدلالة توجيههِ لقوله تعالى: ﴿وَطَآئِفَةٞ قَدۡ أَهَمَّتۡهُمۡ أَنفُسُهُمۡ﴾ توجيهًا أجاز فيه أَنْ يكونَ (أنفسُهم) فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بمعنى: (وأهمت طائفة أنفسهم)، وَأَنْ يكون خبر (طائفةٌ) قوله (يظنون) – بحسب قراءة الرفع – على أَنْ يكون قوله: (قد أهمّتهم) نعت (طائفة)، بمعنى: (وطائفةٌ تُهمهم أنفسهم يظنون)[١٦].

ومضى على رأي جواز مجيء النكرة مبتدأ بعد واو الحال المبرِّد(ت٢٨٥هـ)، والزجاجيّ(ت٣٣٧هـ)، والفارسيّ (ت٣٧٧هـ)، والرمانيّ (ت٣٨٤هـ)، وابن جنّيّ(ت٣٩٢هـ)، وابن بابشاذ (ت٤٦٩هـ)، وابن الشجريّ (ت٥٤٢هـ)، وابن الأنباري (ت٥٧٧هـ)، واتبعهم في ذلك من المعربيّن مكي بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ)، ومن الشراح الخطيب التبريزيّ (ت٥٠٢هـ)[١٧].

أَمَّا ذكر هذه المسألة عند معاصري ابن مالك فقد ورد ذكرها عند الرضي (ت٦٨٦هـ)؛ إذ أجاز استعمال النكرة بعد (واو) الحال ومثل لذلك بقوله: ((وما أراك وشخص يضربك))[١٨]،

فـ(شخصٌ) نكرة، ومسوغ مجيئها نكرةً مجيئها بعد واو الحال.

وإلى ذلك ذهب ابن الناظم (ت٦٨٦هـ)، واستدلّ على وقوع النكرة بعد (واو) الحال بالشعر؛ قائلاً: ((وقد يُبتدأ بالنكرة في غير ما ذكرنا؛ لأَنَّ الإخبار عنها مُفيد، وذلك نحو قول الشاعر:

سرينا ونجم قد أضاء فمذ بدا محيّاك أخفى ضوؤه كُلّ شارق))[١٩].

أَمَّا عند المتأخرين عن ابن مالك فقد جاء ذكر استعمال النكرة بعد (واو) الحال عند ابن هشام الانصاري، وذهب إلى توسيع هذا المسوغ؛ بأَنْ جعل وقوعها في بداية الجُملة الحالية سواءً أكان في أولها الواو أم لم يكن، ووسع من مسوغات الابتداء بالنكرة كالتفضيل، وكون النكرة موصوفة؛ فقال: ((والواو من قوله (ونجم)، واو الحال، وهي ضابط جواز الابتداء بالنكرة في هذا النوع. وفي الحديث: ((دخل وبُرْمَةٌ على النّار))، ويحتمل أَنَّ منهُ: ﴿وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾، أو أَنَّ المسوغ التفصيل؛ إذ المعنى: طائفة غشيتهم وطائفة لم يغشَهُمْ، أو صفة مقدرة؛ أي: وطائفة من غيركم، ويحتمل أَنَّ الجمل الثلاث بعده صفاتٌ والخبر محذوف؛ أي: ومنكم طائفة هذه صفتهم، أو أَنَّ الجُملة الأولى: صفة، والثالثة: خبر، والثانية: إِمَّا خبرٌ أول، أو صفة ثانية))[٢٠].

ومضى إلى جواز هذا الاستعمال أبو حيان، والسّلسيلي، وابن عقيل (ت٧٦٩هـ)، والسيوطي، والأشموني[٢١].

ونخلص مِمَّا تقدم إلى أنّ ما ذكره الدرس النحوي بأَنَّ مسألة قوع النكرة بعد (إذا) الفجائية لم يتطرّق إليها أحد من النّحويّين الذين تقدّموا ابن مالك زمنًا كلامًا صحيحًا؛ إذ لم يرد في كتبهم التي وقفنا عليها ذلك، ولم يُذكر هذا الاستعمال إِلَّا عند قليلٍ من النّحويّين المتأخرين عن ابن مالك الذين أتبعوه في هذه المسألة.

وأَمَّا مسألة مجيء النكرة بعد واو الحال فوردت أكثر من مسألة (إذا) الفجائية عند النّحاة، وقد يكون سبب ذلك مجي هذا الاستعمال في القرآن الكريم؛ وبذلك يصح ما نُقلَ من كلام ابن مالك بعدم ذكر هذه المسألة عند النّحاة، واعتماد ابن مالك على الاستدلّال بالحديث الشّريف في ثبوت هذا الاستعمال، يُعَدُّ تنبيهًا من ابن مالك على هذا الاستعمال الفصيح الذي غفل عنه أغلب النّحاة إلى عصره.

ويرى البحث أَنَّ تأييد الباحث لما ذهب إليه ابن مالك هو الصواب في هذه المسألة؛ وذلك لمجيئها في الحديث النّبويّ الشّريف، ومجيء (واو) الحال في القرآن الكريم، هذا فضلًا عن إتباع عدد من النّحويّين لابن مالك في هذا الاستعمال، واستشهادهم عليه بالقرآن الكريم، والحديث النّبويّ الشّريف، والشعر.

ثانيًا: ثبوت الخبر بعد (لولا):

حديث النّبيّ (ﷺ): ((يَا عَائِشَةُ، لَوْلاَ قَوْمُكِ حَدِيثٌ عَهْدُهُمْ – قَالَ ابن الزُّبَيْرِ بِكُفْرٍ – لَنَقَضْتُ الْكَعْبَةَ فَجَعَلْتُ لَهَا بَابَيْنِ بَابٌ يَدْخُلُ النَّاسُ وَبَابٌ يَخْرُجُونَ))[٢٢].

موضع الشاهد: ظهور خبر المبتدأ بعد(لولا) وحذفه.

اختلف الباحثون في استدلّالهم بهذا الحديث؛ فقد وجهوه توجيهات مختلفة؛ وذلك لما لمسه بعضهم من إشكالات في ثبوت الخبر بعد (لولا)؛ لأَنَّهُ يخالف بذلك ما وضعه النّحاة من قواعد؛ فضلاً عن أن الخبرَ ملتزمُ حذفه بعد (لولا)؛ فكان استدلال (أسامة محمد سويلم) على وجوب حذف الخبر بعد لولا زاعمًا أَنَّهُ رأي الزركشيّ (ت٧٩٤هـ)[٢٣]، ومضى إلى عدم جواز ثبوت الخبر كذلك (محمد صبار نعمة) مؤيدًا بذلك الزرقانيّ (ت١١٢٢هـ)[٢٤]، وكذلك ذهب (باسم عبد حمد) إلى وجوب الحذف هنا مخالفًا بذلك رأي الشنقيطي (ت١٣٥٤هـ)[٢٥]؛ لأَنَّ خبر (لولا) كون مطلق، أَمَّا الباحث (أنس عباس عيدان) فكان استدلّاله على ثبوت الخبر مؤيدًا ما ذهب إليه ابن مالك[٢٦]، وأشار إلى أَنَّ ثبوت الخبر بعد (لولا) خُفي على كثير من النّحويّين إلَّا الرمانيّ[٢٧]، وابن الشجريّ، والشلوبين (ت٦٤٥هـ).

الأصل في (لولا) أَنْ يكون الاسم بعدها مرفوعًا على الابتداء وخبره محذوف، وللنّحاة في حذف خبره عِدَّة مذاهب؛ فمذهب الكوفيّين رفضهم أَنْ يكون الاسم المرفوع بعد (لولا) مبتدأ، واختلفوا في ذلك؛ فرأي الكسائي (ت١٨٩هـ) أَنَّهُ فاعل لفعل مقدَّر[٢٨]، وتقديره: (لولا وجد زيد).

وذهب بعضهم إلى أَنَّهُ مرفوع (لولا) نفسها؛ لنيابتها عن الفعل، وهذا رأي الفراء (ت٢٠٧هـ)، وابن كيسان[٢٩] (ت٢٩٩هـ).

ويرى جمهور البصريّين وجوب الحذف ؛ وحجّتهم في حذفه كما يرون أَنَّهُ مفهوم المعنى، فضلاً عن كثرة استعماله في الكلام[٣٠]، ورأى بعضهم أَنَّ وجوب حذفه يعود لطول الكلام بـ(لولا)؛ فيسد الجواب مسدّه[٣١]، ويعوض عنه بالجواب، وأَنَّ الجمع بين العوض والمعوض عنه غير جائز[٣٢]، فضلاً عن أَنَّهُ لم يرد على لسان إلَّا مضمرًا، وحتّى في الخبر الذي لم يرد دليل عليه لم يرتضوا له أَنْ يظهر، وصيروا مصدر الكون المقيد هو المبتدأ.

ومنعوا أَنْ يكون جواب (لولا) خبرًا للمبتدأ الواقع بعدها؛ لأَنَّهُ لا يوجد رابط بينهما في اللفظ والمعنى؛ بل الرابط بينهما (لولا) نفسها، قال سيبويه: ((ولكنّ هذا حُذف حين كثر استعمالهم إياه في الكلام، كما حذف الكلام من (أَمَّا لا)))[٣٣]. وقال المبرِّد: ((اعلم أَنَّ الاسم بعد (لولا) يرتفع بالابتداء، وخبره محذوف؛ لما يدلّ عليه، وذلك قولك: لولا عبد الله لأكرمتك؛ فـ(عبد الله) ارتفع بالابتداء، وخبره محذوف، والتقدير: لولا عبد الله بالحضرة، أو السبب كذا؛

لأكرمتك فقولك: لأكرمتك، خبر معلق بحديث (لولا)))[٣٤]

وحكموا على ما جاء ملفوظًا به من هذا النوع بالشذوذ، أو اللحن؛ ولذلك لحنوا المعري (ت٤٤٩هـ) عندما أثبت الخبر بعد (لولا) بقوله:

يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ فَلَوْلاَ الغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالاَ[٣٥]

ورأى غيرهم جواز مجيء الخبر بعد (لولا)، وهم الذين اختار ابن مالك مذهبهم وصححه، وهما الرمانيّ وابن الشجريّ[٣٦].

واعتمد على الحديث النبوي المذكور في تصحيح المسألة كما ذكر؛ ليوضح أَنَّ هذا الاستعمال خُفي على النّحاة البصريّين؛ لأَنَّهم لم يعولوا هذا الحديث في وضع قواعدهم، وأشار إلى أَنَّ ما ذهب إليه من صحة ظهور الخبر بعد (لولا) سبقه إليها الرمانيّ[٣٧]، وابن الشجريّ[٣٨]، وأبو علي الشلوبيين[٣٩].

وأشار ابن مالك إلى أَنَّ الخبر الواقع بعد (لولا) الذي منع ظهوره جمهور البصريّين قد ظهر في كلام العرب شعرًا ونثرًا، واستشهد عليه بقوله (ﷺ): ((لولا قومك حديثو عهدٍ بكفرٍ))، وأشار إلى أَنَّ الرواية الأُخرى لا تختلف معها القاعدة وهي: ((حديثٌ عهدهم)). وفصّل في هذه المسألة وذكر بأن الخبر بعد (لولا) يُقسم على ثلاثة أضرب:

الأَوّل: نحو: لولا زيد لزارنا عمرو. فمثل هذا يلزم حذف خبره؛ لأَنَّ المعنى: لولا زيد على كُلّ حال من أحواله لزارنا عمرو، فلم تكن حال من أحواله أولى بالذكر من غيرها؛ فلزم الحذف لذلك، ولما في الجُملة من الاستطالة المحوجة إلى الاختصار.

الثاني: هو المخبر عنه بكون مقيد، ولا يدرك معناه إلَّا بذكره، نحو: لولا زيد غائب لم أزرك، فخبر هذا النوع واجب الثبوت؛ لأَنَّ معناه يجهل عند حذفه.

ومنه قول النّبيّ (ﷺ): ((لولا قومك حديثو عهد بكُفر))، أو ((حديث عهدهم بكُفر))؛ فلو اقتصر في مثل هذا على المبتدأ لظُن أَنَّ المراد: لولا قومك على كُلّ حال من أحوالهم لنقضت الكعبة وهو خلاف المقصود؛ لأَنَّ من أحوالهم بعد عهدهم بالكُفر فيما يستقبل، وتلك الحال لا تمنع من نقض الكعبة وبنائها على الوجه المذكور.

ومن هذا النوع قول عبد الرحمن بن الحارث لأبي هريرة (رضي الله عنه): ((إِنِّي ذَاكِرٌ لَكَ أَمْرًا، وَلَوْلاَ مَرْوَانُ أَقْسَمَ عَلَيَّ فِيهِ لَمْ أَذْكُرْهُ لَكَ))[٤٠].

ومن هذا النوع أيضاً قول الشاعر:

لولا زهيرٌ جفانِي كُنتُ مُنتصرًا ولم أكنْ جانِحًا للسِّلمِ إذ جَنحوا[٤١]

الثالث: هو المخبر عنه بكون مقيد يدرك معناه عند حذفه، كقولك: لولا أخو زيد ينصّره لغلب، ولولا صاحب عمرو يعينه لعجز، ولولا حسن الهاجرة يشفع لها لهجرت.

فهذه الأمثلة يجوز فيها إثبات الخبر وحذفه؛ لأَنَّ فيها شبها بـ(لولا زيد لزارنا عمرو)، وشبها، بـ(لولا زيد غائب لم أزرك) فجاز فيها ما وجب فيهما من الحذف والثبوت[٤٢].

وذهب ابن مالك إلى ما ذهب إليه الرمانيّ، وابن الشجريّ، وأبو علي الشلوبين من أنَّ الخبرَ بعد (لولا) يكون على عِدَّة حالات:

الأولى: إذا كان الخبر بعد (لولا) كونًا مطلقًا وسدَّ جوابه مسدّ الخبر وجب حذفه، لاستطالة الجُملة المحوجة الاختصار.

الثانية: أَنْ يكون الخبر بعد (لولا) كونًا مقيدًا مثل القيام والقعود؛ فإِنْ دلّ عليه دليل صح حذفه وإثباته، وإِنْ لم يدلّ عليه دليل فالواجب إثباته[٤٣].

وذهب ابن الطرواة (ت٥٢٨هـ) مذهبًا آخر في إثبات الخبر بعد (لولا)؛ إذ يرى أَنَّ جواب (لولا) هو الخبر لذلك لم يظهر[٤٤]، ورأيه هذا ضعفه المرادي (ت٧٤٩هـ)[٤٥]، ورده ابن هشام (ت٧٦١هـ)؛ لأَنَّهُ لا رابط موجود بينهما[٤٦].

ووافق ابن مالك من شراح الحديث الكرمانيّ(ت٧٨٦هـ) [٤٧]، والعينيّ(ت٨٥٥هـ)[٤٨]، وقد استشهدا بما انشده الشاعر:

وَلَولا الشِعرُ بِالعُلَماءِ يُزري لَكُنتُ اليَومَ أَشعَرَ مِن لَبيدِ[٤٩]

وعلل الزركشيّ ثبوت الخبر في هذا الحديث بعدم وجود دليل على حذفه، وأَنَّ روايته وردت بتنوين (حديثٌ)، ورفع (عهدهم) بإعمال الصفة المشبه[٥٠].

أَمَّا الدماميني (٨٢٧هـ) فعلل ثبوت الخبر بعد (لولا) بقوله: ((وإِنَّما أثبت لكونه خاصًا لا دليل عليه لو حذف، وأتحقق الآن أَنَّي وقعت في كلام ابن أبي الربيع (ت٦٨٨هـ) في (شرح الإيضاح)[٥١] على ما معناه أَنَّهُ تتبع طرق هذا الحديث؛ فلم يجد فيه إثبات الخبر، وهذا يرد عليه، فحرره))[٥٢].

واكتفى ابن حجرالعسقلاني(ت٨٥٢هـ) عند هذا الأثر بقوله: ((بتنوين (حديثٌ)، ورفع (عهدهم) على إعمال الصفة المشبهة))[٥٣].

نخلص مِمَّا تقدم ذكره أَنَّ فريقي المانعين والمجيزين اتفقا على حذف الخبر بعد (لولا) إذا كان كونًا عامًا؛ لإمكانية سدّ الجواب مسدّه ، ويكون متممًا لفائدة الكلام.

ونخلص من مذهب ابن الطراوة أنّه جعل الجواب هو الخبر،وهذا رأي ضعيف ومردود، وقد تم الردّ على مذهبه.

وإذا كان الخبر كونًا مقيدًا يُدرك معناه من غير ذكره فإن ذكر الخبر وحذفه متساويان؛ وعلى ذلك فلا نرى في تلحين المعري صوابًا على ما أنشد:

يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ فَلَوْلاَ الغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالاَ

بذكره للخبر (يمسكه) بعد المبتدأ (لولا).

ويترجح عندي هو القول بجواز ثبوت خبر (لولا) على ما ذكره ابن مالك من تفصيل ومن وافقه عليه من النّحاة؛ لمجيء الشواهد عليه في الحديث الشّريف وأشعار العرب.

وتبيّن لنا موافقة الزركشي لابن مالك وعدم دقة الباحث (أسامه محمد سويلم) فيما عزاه من رأي للزركشي بأَنَّهُ يمنع ثبوت الخبر.

ثالثاً: دخول الفاء على خبر المبتدأ بغير علّة:

- قوله (ﷺ): ((رأيت رجلين أتياني قالا: الذي رأيته يُشقّ شدقُه فكذّاب))[٥٤].

استدلَت به الباحثة (سهيلة طه محمد) على تضمّن دخول (الفاء) على الخبر في قوله (ﷺ): ((الذي رأيته يُشقّ شدقُه فكذّاب)) بغير علّة؛ لأَنَّ الأغلب في الاسم الموصول الذي تدخل (الفاء) على خبره أَنْ يكون عامًا، وَأَنْ تكون صلته مستقبلة، أَمَّا هنا فالاسم الموصول خاصًا وصلته ماضية؛ وبينت أن تخريج الكرمانيّ لهذا الإشكال كان بإيراد ما أفاده ابن مالك هنا بأن الحكم قد يستحق بجزء العلّة؛ لأنَّ المبتدأ لا يجوز دخول الفاء على خبره إلّا إذا كان شبيها بـ (مَنْ) الشرطية أو (ما) أُختها في العموم ، واستقبال ما يتم بهِ المعنى، نحو: (الذي يأتيني فمكرم) إذا لم يقصد آتيا معينًا.

فـ (الذي) على هذا التقدير بمنزلة (مَنْ) في العموم واستقبال ما بعدها؛ فصح أن يّدخل الفاء في خبرها؛ لشبهه بجواب الشرط.

فلو كان المقصود بـ (الذي) معينًا زالت مشابهة (مَنْ) ، وامتنع دخول الفاء على الخبر كما يمتنع دخولها على أخبار المبتدآت المقصود بها التعيين، نحو: (زيد مكرم)، فلو قلت: فمكرم، لم يصح.

فعلّة جواز دخول الفاء في قوله :((الذي رأيته يشق شدقه فكذاب))هو حمل الشبيه على الشبيه حتّى وإنْ لم تكن العلّة فيهِ[٥٥].

وإنَّ العرب تعتمد على مثل هذا في تفسير بناء (رَقاشِ) وما شابهه من أعلام الإناث المعدولة لمشابهتها بـ(نزال)، وشبهه من أسماء الأفعال.

حق الخبر أَلَّا يّدخل عليه (الفاء)؛ لأَنَّهُ مع المبتدأ كالشيء الواحد، وأَنَّ دخول الفاء بينهما يُعَدُّ قبيل الفصل قبل كمال الفائدة[٥٦]؛ فلا يصح على رأي جمهور النّحاة[٥٧] أَنْ يقال: (عبد الله فمنطلق)، وقد عُزي إلى الأخفش (ت٢١٥هـ)[٥٨] أَنَّهُ أجاز زيادة الفاء؛ لما سُمع عن العرب قولهم: أخوك فوَجَد، يقول الرضيّ : ((وأجاز الأخفش: زيد فوجد، وزيد فقائم، قياسًا على زيادة الفاء مستدلًا بقول الشاعر:

وقائلةٍ خولان فانكح فتاتهم وأكرومة الحيين خلوٌ كما هيا[٥٩]))[٦٠].

وتأتي الفاءُ ملحقةً بالخبر جوازًا إذا كان المبتدأ من الأسماء الموصولة، أو نكرة عامة موصوفة، على شرط أَنْ تكون الصلة أو الصفة فعلًا، نحو قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُم بِٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ سِرّٗا وَعَلَانِيَةٗ فَلَهُمۡ أَجۡرُهُمۡ عِندَ رَبِّهِمۡ﴾ [البقرة:٢٧٤]، أو تكون ظرفًا[٦١] نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعۡمَةٖ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ [النحل:٥٣]؛ وعلى هذا فإنَّ الحديث هنا فيه إشكال؛ لأَنَّ الفاء جاءت في خبر الاسم الموصول المعيّن (الخاص) الواقع مبتدأ.

وأجيب عن هذا الإشكال بأَنَّ الاسم الموصول الخاص هنا حمل محمل الموصول العام، على تخريج ابن مالك كما سبق ذكره .

واتبع ابن مالك في تخريجه لهذا الإشكال في الحديث ابن حجر العسقلاني [٦٢]، والعيني [٦٣]، والقسطلاني (ت٩٢٣هـ)[٦٤].

أَمَّا الدماميني فذهب إلى جواز دخول (الفاء) في هذا الحديث، مع أَنَّهُ ذكر بأَنَّ الأغلب في دخول الفاء على خبر الاسم الموصول أَنْ يكون الموصول عامًا وصلته دالة على المستقبل، وأَنَّهُ قد يكون خاصًا وصلته دالة على الماضي[٦٥]، كما ورد في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُمۡ يَوۡمَ ٱلۡتَقَى ٱلۡجَمۡعَانِ فَبِإِذۡنِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران:١٦٦]، وورد في الحديث النبوي السابق الذكر أيضاً.

المبحث الثاني : مرفوعات الأفعال .

أولًا: لحوق الفعل علامتي المثنى والمجموع مع وجود الاسم الظاهر:

- **حديث رسول الله (ﷺ): ((يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار))**[٦٦].
- **قول عائشة (رضي الله عنها): ((كن نساء المؤمنات يشهدنَ مع رسول الله (ﷺ) صلاة الفجر))**[٦٧].

استدلّ بما سبق الباحثان (منتهى عيد خلف)، والباحث(عمر فيصل محمود) على أَنَّهما تضمنا إلحاق الفعلين (يتعاقبون، كنّ) علامتي الجمع، وكان الأصل عن جمهور النّحاة[٦٨]، وجوب تجريد الفعل من علامة تدلّ على التثنية أو الجمع إذا أسند الفعل إلى ظاهر، وافقت الباحثة (منتهى عيد خلف) البرماويّ(ت٨٣١هـ) في أَنَّ الحديث تضمن دليلًا على صحة إظهار ضمير الجمع في الفعل، وخُرَّج الحديثان على أَنَّه من موافقة الفعل للفاعل، مثل: قولهم (أكلوني البراغيث)[٦٩]، أَمَّا الباحث (عمر فيصل محمود) فأورد توجيه السنديّ (ت١١٣٨هـ) للحديث بأَنَّ الواو في قوله: (يتعاقبون) هو علامة للفاعل المجموع، وأشار إلى إظهار ضمير الجمع في (كنّ) لغة بني الحارث، وكان ابن مالك يسميها (لغة يتعاقبون فيكم)[٧٠].

المشهوُر في كلام العرب أَنَّ الفعل إذا أُسند إلى ظاهر مثنى أو جمع؛ يُجرد من علامتي التثنية والجمع، فيقال: (قام أخواك)، و(قام إخوتك)، و(قام نسوتُك)[٧١].

ولكن من العرب من يلحق الفعل بالألف والواو والنون؛ على أَنَّها حروف دوالّ كتاء التأنيث، لا ضمائر[٧٢]، يقول سيبويه: ((ومن العرب من يقول: ضربوني قومك، وضرباني أخواك؛ فشبّهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في (قالت فلانة)؛ فكأَنَّهم أرادوا أَنْ يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث، وهي قليلة))[٧٣].

وهذه اللّغة يسميها النّحاة واللّغويون لغة (أكلوني البراغيث)[٧٤]، وسماها ابن مالك لغة (يتعاقبون فيكم ملائكة)[٧٥]، وتبعه في ذلك الرضيّ [٧٦]، وعزاها النّحاة واللّغويون إلى طيء، وأزد شنوءة[٧٧]، وبلحارث بن كعب[٧٨].

ويرى ابن مالك أَنَّ السبب الذي ألجأ إلى مثل هذا الاستعمال، أَنَّ الفاعل يكون غير قابل في بعض استعمالاته لعلامة التثنية أولاً الجمع كـ(من)؛ فإذا قُصد تثنيته أو جمعه والفعل مجرد لم يعلم القصد؛ فأراد أصحاب هذه اللّغة تمييز فعل الواحد من غيره؛ فوصلوه عند قصد التثنية والجمع بعلامتيهما، وجرّدوه عند قصد الإفراد؛ فرفعوا اللبس، ثمَّ التزموا ذلك فيما لا لبس فيه؛ ليجري الباب على سنن واحد[٧٩].

وعلى هذه اللّغة حمل الأخفش قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ [الأنبياء:٣]، كما خُرجت عليها عدة شواهد منها قول الشاعر:

وَلَكِنْ دِيَافِيٌّ أَبُوهُ وَأُمُّهُ بحَورَانَ يَعصِرْنَ السّلِيطَ أقارِبُهْ[٨٠]

وقول لآخر:

تولى قتال المارقين بنفسه وقد أسلماه مُبعدٌ وحميم[٨١]

وقول الآخر:

يَلومونَني في اِشتِراءِ النَخيـ ـلِ قَومي فَكُلُّهُمُ يَعذِلُ[٨٢]

وقول الآخر:

أُلْفِيَتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ القَفَا أَولَى فَأولَى لَكَ ذَا وَاقِيَة [٨٣]

و رُدّ على ابن مالك بأَنَّ هذا الحديث مجتزأ من حديث: ((**إِنَّ لله ملائكة يتعاقبون فيكم بالليل والنهار وملائكة بالنهار**))، ففي هذا النصّ يكون (الواو) ضميراً وليس علامة جمع ، فيكون النصّ موافقًا للغة المشهورة لا لغة (أكلوني البراغيث) أو (يتعاقبون فيكم ملائكة)[٨٤]، ورجَّح السيوطيّ ذلك أَنَّهُ من تصرف الرواة[٨٥].

ووافقهم من النّحويّين المحدثين (سعيد الأفغاني) إذ يرى أَنْ لا شاهد في هذا الحديث، وذهب إلى أَنَّ لغة (يتعاقبون) لغة غير محققة – كما يرى –، ولامَ النّحويّين على صياغتهم حكمًا نحويًا عليها[٨٦].

وتعقب الدكتور محمد ضاري حمادي (سعيد الأفغاني) بقولهِ: إِنَّهُ لا يعلم ماذا يستوقف

الباحث عند رواية جماعة السنن هذه وهجر رواية الصحيحين؟ ولا كيف عمم الأستاذ الأفغاني حكمًا ينفي فيه وقوع الشاهد الصحيح على هذه اللّغة، على افتراضنا أَنَّهُ استطاع أَنْ يفند رواية هذا الحديث وَأَنْ يمكن حكاية الاختصار تلك؟[٨٧].

وبيّن الدكتور محمد ضاري حمادي صحة هذه اللّغة، واستدلّ على ذلك بأمثلة وشواهد أُخرى فصيحة.

أَمَّا الدكتور حسن عون فوقف موقف المتعجب فيما يسميه النّحويّون حال إفراد الفعل مع تثنية أو جمع الفاعل الظاهر بأَنَّهُ هو القياس![٨٨].

وقد خُرجت الشواهد التي ذكرناها وأمثالها على وجهين آخرين مخالفين للوجه السابق[٨٩]. فالوجه الأوّل: أَنَّ الاسم الظاهر مبتدأ مؤخر، وأَنَّ الجُملة خبر مقدّمًا له. أَمَّا الوجه الثاني: فهو أَنْ تكون الأسماء الظاهرة هذه بدلًا من الضمائر التي قبلها.

وحمْلُ جميع ما جاء من ذلك على أَنَّ الألف والواو والنون فيه ضمائر غير مستقيم؛ ((لأَنَّ الأئمة المأخوذ عنهم هذا الشأن متفقون على أَنَّ ذلك لغة لقوم مخصوصين من العرب ، فوجب تصديقهم في ذلك كما نصّدقهم في غيره))[٩٠].

وأفاد الكرمانيّ(ت٧٨٦هـ) أَنَّ في حديث (كنّ نساء) دليلًا لمن قال بجواز إظهار ضمير الجمع في الفاعل، وخرّج الحديث على موافقة الفعل للفاعل تصديقاً لقولهم: (أكلوني البراغيث)، إذقال: (((كنّ) فإن قلت: القياس (كانت) فما وجهه؟ قلت: هو كقولهم: (أكلوني البراغيث)؛ في أَنَّ البراغيث بدل أو بيان))[٩١]، ثمَّ أشار إلى أَنَّ إظهار ضمير التثنية والجمع في الفعل لغة بني الحارث، وذهب أكثر النّحاة إلى تضعيفها وتأويل أمثالها[٩٢].

أَمَّا الزركشيّ فوجّه الحديث على أَنَّه لغة بعض العرب في إظهار ضمير الجمع في الفعل المتقدم ((فيقولون: أكلوني البراغيث، والأفصح: أكلني البراغيث، وكان النّبيّ (ﷺ) يعرف لغة جميع العرب))[٩٣].

وجاز إعراب (نساء) الواردة في الحديث على وجهين، الأَوّل: النّصب على أَنَّهُ خبرًا لـ(كان) قوله (يشهدن) خبر ثان، والثَّاني: الرفع على أَنَّهُ بدل من الضمير المتصل بـ(كان)، أو أَنَّهُ فاعل على لغة أكلوني البراغيث[٩٤].

والراجح عندي في المسألة أَنَّ إتباع الفعل علامتي الجمع والتثنية مع وجود الفاعل الظاهر هو لغة لقوم من العرب، وهي قليلة نسبة إلى الأكثر الأفصح؛ لذا نرى أَنْ يخّرج عليها ما ورد عن أهلها، ويُخرّج على الوجهين الآخرين ما ورد عن غيرهم من جمهور العرب.

ثانياً: رفع الفعل المضارع بعد (لو):

ــ قول النبي (ﷺ): ((لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِى النِّدَاءِ وَالصَّفِّ الأَوَّلِ، ثُمَّ لَمْ يَجِدُوا إِلاَّ أَنْ يَسْتَهِمُوا عَلَيْهِ لاَسْتَهَمُوا، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِى التَّهْجِيرِ لاَسْتَبَقُوا إِلَيْهِ، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِى الْعَتَمَةِ وَالصُّبْحِ لأَتَوْهُمَا وَلَوْ حَبْوًا))[٩٥].

استدلت الباحثة (منتهى عيد خلف) الحديث النبوي على أنه تضمن ورود (يعلمُ) على الرفع، لدخول المعاني المختلفة والاوقات الطويلة عليهِ، مشيرةً إلى اختلاف النحاة في هذه المسألة، إذ يرى البصريّون أنّ عاملَ الرفع معنويٌّ لا لفظي، وهو مجيئه موضع الاسم، ويرى الكوفيّون أن عاملَ الرفع معنويٌّ أيضًا وهو لدَخول المعاني المختلفة والأوقات عليه، ويرى بعضهم أن عامل رفعه لفظي لا معنوي، وهو تجرده من الناصب والجازم[٩٦].

تُعد هذه المسألة من المسائل المختلف فيها بين الكوفيين والبصريين في كتاب الإنصاف، وحقيقة الأمر أنها ليست كذلك؛ لأنها من المسائل التي اختلطت فيها آراء النحاة، فهي لم تكن خاصة بأصحاب الخلاف؛ لأنّ الكوفيّنَ أنفسهم قد اختلفوا فيها، فالكسائي لهُ رأيٌ، وللفرّاء رأيُ ذهب البصريون إلى أنّ رافع المضارع هو وقوعه موقع الاسماء في مثل: زيد يكتب، وكان زيد يكتب، قال سيبويه: ((اعلم أنّها إذا كانت في موضع اسم مبتدأ أو موضع اسم بني على مبتدأ أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ولا مبنيّ على مبتدأ، أو في موضع اسم مجرور أو منصوب، فإنّها مرتفعة، وكينونتها في هذه المواضع ألزمتها الرفع، وهي سبب دخول الرفع فيها))[٩٧]، وقال أيضًا: ((ومن زعم أنّ الأفعال ترتفع بالابتداء فإنه ينبغي له أن ينصبها إذا كانت في موضع ينتصب فيه الاسم، ويجرّها إذا كانت في موضع ينجرّ فيه الاسم؛ ولكنّها ترتفع بكينونتها في موضع الاسم))[٩٨].

وقال ابن السراج(ت٣١٦هـ): ((الفعل يرتفع بموقعه موقع الأسماء، كانت تلك الأسماء مرفوعة أومخفوضة أو منصوبة))[٩٩].

وقال أبو البركات الانباريّ: ((وذهب البصريون إلى أنّه يرتفع لقيامه مقام الاسم))[١٠٠].

وقد استدل البصريون لرأيهم بالأدلة الآتية:

أولًا: إنّ وقوع الفعل المضارع موقع الاسماء هو عامل معنوي، فشابه الابتداء، والابتداء حالهُ الرفع، فكذلك ما شابهه[١٠١].

ثانيًا: إنّ وقوعه موقع الأسماء يؤدي إلى وقوعه في الرفع وهو أقوى حالات الاسم، لذا وجب إعطاءه أقوى الحالات الإعرابية وهي الرفع ؛ لذلك كان مرفوعًا؛ لقيامه مقام الاسم[١٠٢].

أمّا الكوفيون فذهب أكثرهم إلى أنّه مرفوع لتجرده من النواصب والجوازم، قال أبو البركات: ((اختلف مذهب الكوفيين في رفع الفعل المضارع، نحو (يقوم زيد، ويذهب عمرو)

فذهب الأكثرون إلى أنّه يرتفع لتعريه من العوامل الناصبة والجازمة))[١٠٣]. وهو مذهب الفَرَّاء، قال: ((رفعت تَعْبُدُونَ لأن دخول (أن) يصلح فيها، فلما حذف الناصب رُفِعت، كما قال اللَّه: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ﴾ [الزمر:٦٤]، وكما قال: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر:٦]، وفي قراءة عَبْد اللَّه: ﴿وَلا تَمْنُنْ أَنْ تَسْتَكْثِرَ﴾ فهذا وجه من الرفع، فلما لم تأت بالناصب رفعت))[١٠٤]، ورجحه ابن خروف(ت٦١٠هـ)[١٠٥]، وابن الحاجب(ت٦٤٦هـ)[١٠٦]، وابن مالك[١٠٧]، وابن الناظم[١٠٨]، وابن هشام[١٠٩]، والأشموني[١١٠]، والأزهري(٩٠٥هـ)[١١١]، ونُسِب إلى الأخفش[١١٢].

وقد ردَّ البصريّون هذا الرأي من وجهين:

الأول: إنّ رأيهم هذا يقود إلى التعليل بالعدم المحض، وذلك لا يجوز.

الثاني: إنّ هذا الرأي يقود إلى أن يكون الرفع بعد النصب والجزم، والحال بخلاف ذلك، قال الأنباري: ((ولا خلاف بين النحويين أنّ الرفع قبل النصب والجزم))[١١٣].

ورغم من ردّ البصريون لهذا الرأي إلا أنّه يبقى من الآراء الجيدة، لاسيما في مجال النحو التعليمي.

وذهب الكسائي إلى أنّ المضارع يرتفع بالزوائد التي في أوله، قال الأنباري: ((وذهب الكسائي إلى أنّه يرتفع بالزائد في أوله))[١١٤].

ومن الجدير بالذكر أنّ لثعلب رأيًا مخالفًا لرأي الكوفيّين، إذ ذهب إلى أنّه أرتفع لمضارعته الأسماء[١١٥]، قال السيوطيّ: ((والخامس: وهو مذهب ثعلب: أنّه أرتفع بنفس المضارعة))[١١٦].

ومن المعلوم أن المضارعة هي سبب إعراب المضارع عند سيبويه والبصريين، وهذا ما جعل العلماء يردَّون هذا المذهب، وزعموا أنّه خلطٌ ناتجٌ عن التوهم من ثعلب، قال الجرجانيّ(ت٤٧١هـ): ((ونظر بعض الكوفيّين إلى هذا السؤال، ولم يتحقق الفرق بين موجب الإعراب وعامله، فاعترض على صاحب الكتاب من غير بصيرة))[١١٧].

قال ابن يعيش(ت٦٤٣هـ): ((وقد توهم أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب أنّ ارتفاعه بمضارعه الاسم، ولم يعرف حقيقة مذهبه))[١١٨]

ويتضح أن هذا الخلاف نشأ عن وجود حركة الرفع، وهي لا تكون إلا بتأثير عامل، وليس هنا عامل ظاهر يمكن أن يسند العمل إليه؛ لذلك رآه البصريُّون معنويًا، بينما رآه الكوفيُّون عدميًا، أما الكسائي فرأى أنّه مرتفعٌ بالزوائدِ في أوله.

وانتقد أبو حيان (ت٧٤٥هـ) آراء العلماء التي تهدف إلى تسوغ وجود الحركة بدون النظر إلى المعنى، قال السيوطيّ: ((قال أبو حيان: ولا فائدة لهذا الخلاف، ولا ينشأ عنه حكم تطبيقي))[١١٩].

ونرى أن ما ذهب إليه النحاة في هذه المسألة بحاجة إلى نقاش، فرأي البصريين نناقشه من عدة وجوه:

الأوّل: أنّ قولهم أن المضارع ارتفع لوقوعه موقع الاسم، مردود بالفعل الماضي، في مثل: زيدٌ جاء، ومثل: مررت برجل جاء أمسِ، فالفعل الماضي وقع موقع الاسم، ومع ذلك لم يرتفع.

الثاني: إنّه يرتفع وهو في مواضع لا ترد فيها الأسماء مطلقًا، وذلك بعد (لو) و(هلا) المختصتين بالفعل، كما في شاهد هذه المسألة، وكذا الأمر في مثل: كاد زيدٌ يقوم، فالفعل (يقوم) مرفوع، ولم يقع موقع الاسم؛ وذلك لأنّ الاسم لايقع هنا مطلقًا، قال العكبريّ: ((والثاني: أنّ ارتفاعه لوقوعه موقع الاسم باطلٌ بخبر (كاد)، فإنّه مرفوع، ولا يقع موقع الاسم))[١٢٠].

الثالث: إنّ للأسماء ثلاث حالات، من بين الرفع، فلو كان رفعه لوقوعه موقع الاسماء، للزم أن ينصب أو يجر إذا ورد في موضع الاسم المنصوب أو المجرور، قال أبو البركات الأنباري نقلًا عن الكوفيين: ((و لا يجوز أن يقال إنّه مرفوع لقيامه مقام الاسم؛ لأنّه لو كان مرفوعًا لقيامه مقام الاسم، لكان ينبغي أن ينصب إذا كان منصوبًا، كقولك: كان زيّد يقوم؛ لأنّه قد حلّ محلّ الاسم إذا كان منصوبًا، وهو قائمًا))[١٢١].

أمّا ما ذهب إليه الكسائي فنناقشه من وجهين:

الأوّل: إنّ هذه الزوائد صارت جزءً من الفعل، وأنّ القول بهذا الرأي ينتج عنه أن يعمل الشيء في نفسه، وهذ لا يجوز، قال الأنباري: ((إنّ هذه الزوائد بعض الفعل، لا تنفصل منه في لفظ، بل هي من تمام معناه، فلو قلنا: إنّها هي العاملة؛ لأدّى ذلك إلى أن يعمل الشيء في نفسه، وذلك محال))[١٢٢].

الثاني: إنّ النواصب والجوازم تدخل على الفعل المضارع فتعمل فيه، وذلك يؤدي إلى دخول العوامل على بعضها، وهذا لا يجوز قال أبو بركات الأنباري: ((عوامل النصب والجزم لا تدخل على العوامل))[١٢٣].

ورفض الدكتور مهدي المخزومي ما ذهب إليه النحاة في هذه المسألة؛ وذلك لأنّه نظر إلى المضارع نظرة معنوية نتج عنها رأي مفاده: أنّ الفعل المضارع ارتفع لغرض تمييز زمنه وتخصيصه، وبناءه مجردًا يستعمل للحال والاستقبال ولا يختص بأحدهما،فإذا قُصد له الدلالة

على الماضي المنفي دخلت عليه أدوات خاصة كـ (لم) و(لمّا) مع تسكين آخره، أمّا استعماله ماضيًا في الإيجاب فلم يبقَ له أثراً واختفى من الاستعمال بعد شهرة بناء (فَعَلَ)، وإذ أُريد به أنّ يكون دالًا على المستقبل سُبق بـ (أنْ أو لنْ أو إذنْ أو السين أو سوفَ)، أمّا بناء (يَفْعَلُ) مجردًا فهو بين الحال والاستقبال لا نصّ فيه على أحدهما(١٢٤).

ثالثاً: (يضرب) بين الرفع والجزم:

ـ قوله (ﷺ): ((لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ))(١٢٥).

استدل بالحديث الشريف الباحث (صادق محمد محمد) على أنَّه تضمّن توجيه الفعل (يَضْرِبُ) على الرفع أو الجزم؛ كونه ورد جوابًا للطلب (لا ترجعوا) من غير اقترانٍ بالفاء(١٢٦).

أشار الباحث إلى مسألة خلاف النحاة ومعربي الحديث في إعراب الفعل المضارع الواقع في جواب الطلب، فسبق وأنَّ عرفنا أن جواب الطلب يجزم عند حذف الفاء إذا قُصد الجزاء، وجازمه هو شرط مضمر يُلحظ من الكلام المؤلف من جملتي الطلب والجواب معًا، مُقدر بـ(إنْ) والفعل المناسب، واختيرت (إنْ) من حروف الجزاء دون غيرها؛ لأنَّها لا تفارق المجازاة، على عكس غيرها من حروف الجزاء اللاتي قد يتصرفن فيفارقن الجزاء، وتكمن علة تقدير المجازة هنا في إيجاد مسوغٍ لجزم المضارع الجواب، فجملة الطلب بحد ذاتها لا تفتقر إلى جواب ولا تقتضيه، ولكن لما وجد جواب طلب مجزوم، صار لابُدَّ من إيجاد جازمٍ له ويتوقف عليه، لذا ذهب النحاة إلى تقدير المجازة بشرط مُضمر تقديره (إنْ والفعل)، وهذا التقدير أو الإضمار أمر متخيّل الهدف منه تسويغ الجزم في جواب الشرط الطلبي؛ لذلك لا يجوز جزم الجواب إلا إذا صح تقدير (إنْ والفعل) في المعنى، فإذا لم يصح هذا التقدير لم يجز جزم الجواب، فيجوز الجزم في مثل: ((عَلّمْني عِلمًا انتَفِعْ))(١٢٧) وقوله تعالى: ﴿ ذَرْهُمْ يَأْكُلُوا۟ ﴾ [الحجر:٣]، ويجب الجزم في نحو قوله تعالى: ﴿ ٱقْتُلُوا۟ يُوسُفَ أَوِ ٱطْرَحُوهُ أَرْضًا يَخْلُ لَكُمْ وَجْهُ أَبِيكُمْ ﴾ [يوسف:٩].

ثم أضاف كثيرٌ من النحاة شرطًا آخر لصحة جزم جواب النهي، وهو مجيء (لا) بعد (إنْ) الشرطية المقدرة من غير أن يؤدي ذلك لفسادٍ في المعنى(١٢٨)، يقول ابن مالك:

وشَرْطُ جزمٍ بعدَ نَهي أنْ تَضَعْ إنْ قبلَ لا دونَ تخالُفٍ يَقَعْ(١٢٩)

فصح الجزم في مثل : (لا تدنُ من الأسد تسلمْ) وفي: (لا تعصِ الله تدخلِ الجنة)؛ لأنَّ تقديرهما: (إنْ لا تدنُ من الأسد تسلم) و(إنْ لا تعص الله تدخل الجنة)، فصح المعنى؛ وذلك لأنَّ عدم الدنو سبب في النجاة، وكذا عدم العصيان سبب في دخول الجنة.

ولم يجز الجزم عندهم في مثل: (لا تدنُ من الأسد يأكلُك) وفي (لا تعصِ الله تدخلُ النار)، وبينوا سبب ذلك بقولهم: لأنّ التقدير: (إنْ لا تدنُ من الأسد يأكلك) و(إنْ لا تعصِ الله

تدخل النار)، فالمعنى هذا فاسد؛ وسبب ذلك هو تقدير (لا) بعد (إنْ) الشرطية، ولو تجنبوا تقديرها لاستقامت العبارة، وصح المعنى.

ولم يشترط الكسائي تقدير (لا) في جملة الشرط المقدرة، وإنّما يقدر التقدير الذي يتناسب مع المعنى وتدل عليه القرائن، فالمعول عليه في جزم جواب الطلب هو المعنى، فالجزم عنده صحيح في كلتا الحالتين؛ وذلك لصحة المعنى بتقدير (لا) في جملة الطلب المقدرة في المثالين السابقين، أي: (إنْ لا تدنُ من الأسد تسلم) و(إنْ لا تعصِ الله تدخل الجنة)، وعدم تقدير (لا) في المثالين اللاحقين؛ وذلك لأنَّ قصدَ المتكلمِ فيهما واضحٌ: (إنْ تدنُ من الأسد يأكلك) و(و إنْ تعصِ الله تدخلْ النار)[١٣٠].

وعُزيَ إلى الكوفيين تجويزهم الجزم في مثل: (لا تدنُ من الاسد يأكلُك) [١٣١].

وذهب السهيلي(ت٥٨١هـ) إلى جوازه [١٣٢]، وأجازه الأخفش ليس على أنَّه جواب، لكن حملًا على أوّل اللفظ؛ لأنّه مجزوم[١٣٣].

وكذلك أجازه الجرمي (ت ٢٢٥هـ)، لكن جوازه عنده على قبح[١٣٤]، ويقول سيبويه: ((فإنْ قلت: لا تدنُ من الأسد يأكلك فو قبيح إنْ جزمت، وليس وجه كلام الناس))[١٣٥].

وردّ المانعون ما ذهب إليه المجيزون، ومردّه أنّ تقدير (لا) بعد (إنْ) الشرطية يفسد المعنى، إذ سيصبح: (إنْ لا تدنُ من الاسد يأكلْك)، وعدو ذلك من المحال؛ لأنَّ تباعده لا يكون سببًا لأكله، ويصح الرفع، وكذلك أدخال الفاء والنصب[١٣٦].

وذهبوا إلى وجوب أن يكون المضمر من جنس المظهر؛ لأنّه لو خالفه لما دل عليه، لذا يجب أن تعاد (لا) في الجملة الشرطية المقدرة[١٣٧].

واحتج المجيزون بالقياس والسماع لتعضيد رأيهم، أمّا القياس فعلى النصب، فكما صح النصب في مثل: (لا تدنُ من الأسد فيأكلك) بأثبات (الفاء) والنصب، صح الجزم عند حذفها.

وأما بالسماع[١٣٨] فممّا احتجوا به قراءة الحسن:{ وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرْ}[١٣٩]، على الجزم في بعض التوجيهات، وبما جاء في الأثر شاهد هذه المسألة:((لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ))[١٤٠].

وردّ البصريون بأنَّه لو جاز القياس على النصب لجاز الجزم في النفي قياسًا على النصب[١٤١].

أما قراءة الحسن لقوله تعالى: { وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرْ}، فقد أجمع القراء السبعة على رفع (تَسْتَكْثِر)، وأنّ الجملة في موضع نصب حال، والتقدير: (لا تمنن مستكثرًا ما أعطيت)، أو بحذف (أنْ) فارتفع الفعل[١٤٢].

و قراءها الأعمش(ت١٤٧هـ) بالنصب بـ(أنْ) مضمرة، بمعنى: لا يكن منك منٌّ ولا استكثار[١٤٣]، وقراءها ابن مسعود:{ أنْ تَسْتَكْثِرْ }[١٤٤].

وأجاز العكبريّ الرفع في (تَسْتَكْثِرْ) على الحال، والجزم على الجواب، فقال: ((والتقدير في جعله جوابًا: إنَّك إن لا تمنن بعملك أو بعطيتك تزدد من الثواب لسلامة ذلك عن الإبطال بالمن والأذى. على ما قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُبۡطِلُواْ صَدَقَٰتِكُم بِٱلۡمَنِّ وَٱلۡأَذَىٰ﴾ [البقرة:٢٦٤]))[١٤٥].

و أمّا (تضرب) الواردة في أثر هذه المسألة فذكوا بأنه يمكن أن يكون بالرفع، أو يكون على الإدغام. وقد أشار الباحث إلى هذا الخلاف عند معربي الحديث، فقد أورد ما قاله العكبري بأنَّ هذا الحديث هذا الحديث يرويه عدد من المحدثين غير محقَّق ويتضمّن كلام يحتاج إلى بسط الكلام فيه، فبيّن أنَّ الفعل المضارع (يضربُ) إذا رفع يكون موضع الجملة النصب صفة لـ (كفارًا)، فيكون النهي عن رجوعهم إلى الكفر وضرب رقاب بعضهم بعض، فأيهما فعلوا فقد وجد المنهي عنه، إلا أنّهما إذا اجتمعا كان النفي اثبت واشدّ[١٤٦].

وذكر بعض العماء بأنَّ النهي يكون عن الصفة الثانية، ونظير ذلك قول الرجل لزوجته: (إنْ كلّمت رجلًا طويلًا فأنت طالق)، فإنْ كلمت رجلًا قصيرًا لم تُطلق،فكذلك (إذا رجعوا كفارًا ولم يضرب بعضهم رقاب ووجوه بعض)، لكن العكبريّ استبعد هذا القول ولم يرتضه؛ وذلك لأنّ (الكفر) قد عُلِمَ النهي عنه من غير أن يضرب بعضهم رقاب بعض.

ويصح أن يروى الفعل (يضربْ) بالجزم على تضمّين شرط مضمر، والتقدير: (إنْ ترجعوا كفارًا يضرب بعضكم رقاب بعض) ونظير هذا الأثر قوله تعالى: ﴿فَهَبۡ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيّٗا ۝٥ يَرِثُنِي﴾ [مريم:٥-٦]، بالرفع وبالجزم، على هذا المعنى[١٤٧].

وأجاز الكرمانيّ في الفعل(يضرب) هنا الرفع والجزم، فالرفع على أن يكون لفظ (يضرب) جملة استئناف مبينة لـ (لا ترجعوا)، أو يكون صفة لـ (كفارًا)، أما الجزم فعلى أنّه جواب للطلب الظاهر[١٤٨].

يتضح لنا مما سبق أن الفعل في جواب الطلب يجوز فيه الحالات الإعرابية الثلاثة؛ وهي والرفع، والجزم، والنصب وإضافة الفاء والنصب، وأنَّ هذا الجواز يخضع لاعتبارات معنوية تتحكم في حركته الإعرابية، فتقتضي الرفع أو الجزم أ، النصب، فالحركة الإعرابية مرهونة بالمعنى، لذا نرى أن رواية الأثر بالرفع هي الأرجح؛ فالفعل (يضرب) ليس المقصود منه الترتيب على الطلب السابق له، أو مشروطًا به، أو مقيدًا حصوله بحصوله، لذا استُبعد الجزم، وبما أنّه لا يصح السكوت على الطلب من غير الجواب، وذلك لأنَّ المعنى حينئذٍ

سيكون ناقصًا،فإن أُريد النهي فقط من غير توضيح النتائج التي تترتب على الطاعة أُكتفي بالطلب.

ولا يجوز الاكتفاء بالطب من غير الجواب إن أُريد الجزاء ، كما لا يصح بالشرط الاكتفاء بالشرط دون الجواب، وبما أنّه أُريد بجملة الجواب هنا توضيح النتائج التي تترتب على الطاعة، فالأنسب فيه الرفع على الصفة أو موضع الحال من (الواو)، وقوي رأينا هذا، إنَّه لا خلاف في ثبوت روايته بالرفع.

الخاتمة

بعد تمام البحث أوّد أنّ أذكر أبرز النتائج التي ظهرت لي من خلال البحث :

١. إنَّ الباحثين العراقيين قد جعلوا الحديث النبوي مصدراً مهماً للاستشهاد في مجالات متفرقة ولم يقفوا منه موقف القدامى في التقليل من الاستدلال به .
٢. اعتنى الباحثون باستنباط آراء جديدة والرد من خلالها على آراء النحاة دليل على تمكنهم من قواعد اللغة.
٣. إنّ دراسة الحديث النبوي الشريف عند الدارسين العراقيين دراسة غنية، تتسم بالجدة وعمق التفكير، لذلك يرى الباحث أمكانية الأخذ بتفصيلات هذه الدراسة، والاستفادة منها في الدراسات النحوية المعاصرة.
٤. برزت شخصية الباحثين العراقيين العلمية المستقلة في توجيه الاحاديث النبوية الشرفية، وإبراز المشكل النحوي فيها.
٥. يتخذ الباحثون العراقيون من الأحاديث الشريفة منطلقاً إلى البحث النحويّ، وربما يوجهون إعراب قسمٍ من الأحاديث الشريفة ويصححون إشكالها.

Examples of Syntactic Genitive Cases in some Hadiths of the Prophet in the Writings of Iraqi Researchers

Hamid Sandal Abdul Latif
Directorate of Education/ Diyala
Prof. Muhammad Basheer Hassan (Ph.D.)
College of Education for Humanities
University of Diyala

Keywords: genitive cases , hadiths of the prophet, Iraqi researchers.

Abstract

This study deals with the efforts of Iraqi modern researchers in studying the syntactic issues related to the genitive cases in holy hadiths of the Prophet. The research material relied on the Iraqi grammarian researchers whose achievements were inside Iraq. The study of the examples of the genitive cases in the hadith of the prophet was based on the selection of a group of holy hadiths of the Prophet in which genitive cases were mentioned. This study addressed certain issues that contain the occurrence of the genitive case in hadith of the prophet, but we were limited to clarifying this in a number of honorable hadiths, explaining what the researchers reported from the conclusions and sayings in them. The researcher concluded the research with a conclusion that summarized the most prominent results.

الهوامش

(١) صحيح البخاري: ٣١/٥.
(٢) المصدر نفسه: ٨/٧.
(٣) المصدر نفسه: ١٢/٣.
(٤) ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك: الأندلسي دراسة نحوية لبعض شواهده: ٩٣-٩٤.
(٥) معاني النحو، وفاضل السامرائي: ١٥٣/١.
(٦) ينظر: همع الهوامع: ٣٨١/١.
(٧) ينظر: شرح التسهيل: ٢١٣/٢-٢١٤.
(٨) البيت من بحر الطويل، وهو لعبد الله بن الدمينة الخثعمي، ديوانه : ٥٣، وينظر: شرح ديوان الحماسة، وللمرزوقي: ٣٨٨/١، وشرح ديوان الحماسة، ولأبي تمام: ٨٢/٢. وشرح الحماسة، وللتبريزي: ٨٢/٢، وأمالي القالي:/٧٤.

[٩] البيت من الطويل، ولم نعثر له على قائل، وهو من شواهد شرح التسهيل: ٢١٣/٢، ومغني اللبيب: ٣١٦/١، وهمع الهوامع: ٣٨٣.

[١٠] بغية الوعاة: ٣٢٩/١.

[١١] مغني اللبيب: ٣١٦/١.

[١٢] ينظر: المصدر نفسه: ٣١٦/١.

[١٣] ينظر: الأشباه والنظائر: ٦٢/٢.

[١٤] ينظر: شرح الأشموني: ٣٠٣/١-٣٠٤.

[١٥] الكتاب: ٩٠/١.

[١٦] ينظر: معاني القرآن للزجاج: ٤٧٩/١-٤٨٠.

[١٧] ينظر: المقتضب: ١٢٥/٤، وحروف المعاني للزجّاجيّ: ٣٦-٣٧، والمسائل المشكلة: ٥٩٣، ومعاني الحروف للرماني: ٦٠، وسر صناعة الإعراب: ٦٣٩/٢-٦٤٠، وشرح المقدمة المحسبة: ٢٥٦/١، وأمالي ابن الشجري: ١١/٣، والبيان في إعراب غرب القرآن: ٢٢٦/١، ومشكل إعراب القرآن: ١٦٤/١، وشرح القصائد العشر: ٢٧٥.

[١٨] شرح الكافية: ٨٩/١.

[١٩] شرح الألفية، وابن الناظم: ٨٠/١.

[٢٠] تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ١٩٦/١.

[٢١] ينظر: ارتشاف الضرب: ٣٩/٣، وشفاء العليل في إيضاح التسهيل: ٢٨١/١، وشرح ابن عقيل: ١٩٠/١، والفرائد الجديدة: ٢١٥/١، والأشباه والنظائر: ٦٢/٢، وشرح الأشموني: ٣٠٣/١.

[٢٢] صحيح البخاري: ٢٧٧/١.

[٢٣] ينظر: المباحث اللّغوية والنّحويّة في كتاب التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح للزركشي: ١٧٢.

[٢٤] ينظر: المباحث النّحويّة في كتاب شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك: ٣٧.

(25) ينظر: القضايا النّحويّة عند الشنقيطي في كتابه كوثر المعاني الدراري في كشف خبايا صحيح البخاري: ٧٦.

[٢٦] ينظر: دراسة نحوية في صحيح في صحيح البخاري: ٣٤.

[٢٧] ينظر : الأمالي الشجرية : ٢١١/٢، وشواهد التوضيح : ١٢٠

[٢٨] ينظر: همع الهوامع: ٤٢/٢-٤٣.

[٢٩] ينظر: ارتشاف الضرب: ١٩٠٤/٤.

[٣٠] ينظر: الكتاب: ١٢٩/١-١٣٠، والمقتضب: ٧٦/٣.

[٣١] ينظر: المغني في النحو، لابن فلاح: ٣٥٢/٢، وكشف الأسرار، وأبو العلاء البخاري: ٢٩٧/٢.

[٣٢] ينظر: شرح ابن عقيل: ٢٤٨/١.

[٣٣] الكتاب: ١٢٩/٢.

[٣٤] المقتضب: ٧٦/٣.

[٣٥] البيت من الوافر في ديوان (سقط الزند): ٣٣.

(٣٦) ينظر: ارتشاف الضرب: ٣١/٢.

(٣٧) لم نعثر على نص صريح له يجيز هذه المسألة، ولا كلام يشير إلى ذلك، وما عثرنا عليه من كلامه في هذه المسألة في كتابه (معاني الحروف) يتحدث فيه عن استعمالات (لولا) قوله: (والثاني: أَنْ يكون لامتناع الشيء لوجود غيره وذلك نحو قولك: (لولا زيد لأكرمتك)، فـ (زيد) يرتفع بالابتداء، والخبر محذوف، أي: (لولا زيد بالحضرة، أو عندك)، وما أشبه ذلك، هذا مذهب سيبويه، وقولك: (لأكرمتك) جواب (لولا)، وليس من (زيد) في شيء، فإن وليتها(أن) فتحتها فقلت: (لولا أنك حاضر لقمت)، وإنَّما فتحتها ها هنا؛ لأَنَّهُ مكان أُمن وقوع الفعل فيه، و(حاضرٌ): خبر (أن)، وهو يسد مسد الخبر المبتدأ) معاني الحروف: ١٢٣-١٢٤، ينظر: شواهد التوضيح/١٢٠، وشرح التسهيل: ٢٧٧/١، وجواهر الأدب: ٤٨٤، وارتشاف الضرب: ٣١/٢، وتوضيح المقاصد: ٢٨٩/١، والجنى الداني: ٦٠٠، ومغني اللبيب: ٢٧٣/١، والمساعد في تسهيل الفوائد: ٢٠٩/١، والتصريح بمضمون التوضيح: ١٧٩/١، وهمع الهوامع: ٢٣٧/١، وشرح الأشموني: ٣١٦/١.

(٣٨) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٥١٠/٢.

(٣٩) ينظر: التوطئة: ٢١٩، وشواهد التوضيح: ١٢٠، وارتشاف الضرب: ١٠٨٩/٣، وتوضيح المقاصد: ٤٨٧/١.

(٤٠) صحيح البخاري: ٦٧٩/٢.

(٤١) البيت من البسيط، وقد ورد في شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح : ١٢١. ولم نعثر على قائله.

(٤٢) ينظر: شواهد التوضيح: ١٢٠-١٢١.

(٤٣) ينظر: المصدر نفسه: ١٢٠-١٢١.

(٤٤) ينظر: شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور: ٤٤٢/٢، والجنى الداني: ٥٩٩، ومغني اللبيب: ٣٦٠/١، وابن طرواة النّحويّ، وعيد الثبيتي: ٢٣٩.

(٤٥) الجنى الداني: ٦٠١.

(٤٦) ينظر: مغني اللبيب: ٣٦٠/١.

(٤٧) ينظر: الكواكب الدراري: ١٥٢/٢.

(٤٨) ينظر: عمدة القاري: ٢٠٣/٢.

(٤٩) البيت من الوافر، وهو للإمام الشافعي: ديوانه: ٧١.

(٥٠) ينظر: التنقيح: ٨٥/١.

(٥١) البسيط في شرح الجمل: ٥٩٤/١-٥٩٥.

(٥٢) مصابيح الجامع: ٢٦٩/١-٢٧٠، وينظر: قول ابن أبي الربيع في: توضيح المقاصد: ٤٨٧/١، والتصريح بمضمون التوضيح: ٥٧٢/١-٥٧٣.

(٥٣) فتح الباري: ٢٢٤/١.

(٥٤) صحيح البخاري: ٢٢٦٢/٥.

[٥٥] ينظر: شواهد التوضيح : ٢٤١، والكواكب الدراري : ٢١ / ٢٢١، وجهود الكرماني اللّغوية النّحويّة في شرح صحيح البخاري: ١٨٢-١٨٣.

(٥٦) ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح: ٩٦/١، وشرح التسهيل: ٣٢٨/١.

[٥٧] ينظر: شرح المفصل: ١٠٠/١، وشرح التسهيل: ٣٣٠/١، وشرح الكافية: ٣٧٠/١، و٤٧٤/٤-٤٧٥، وارتشاف الضرب: ١١٤٠/٣.

[٥٨] ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح: ٩٦/١، وشرح المفصل: ١٠٠/١، وارتشاف الضرب: ١١٤٣/٣، ومغني اللبيب: ٢١٩/١.

[٥٩] البيت من الطويل، وهو من شواهد الكتاب: ١٣٩/١، والأزهية: ٢٤٣، وإيضاح شواهد الإيضاح ٩٥/١، وشرح الكافية: ٣٠٨/١، ومغني اللبيب: ٢١٩/١، والمقاصد النّحويّة: ٢٥٧/٢، وهمع الهوامع: ٥٩/٢

[٦٠] شرح الكافية: ١٣٢٢/٤. وقد ذكر المحقق بان ما نُسب للأخفش هو مخالف لما ورد في كتابه معاني القرآن: ٢٥١/١، والذي ورد فيه (لو قلت: عبد الله فينطلق، ولم يحسن).

[٦١] ينظر: شرح المفصل: ٢٧٦/١، وهمع الهوامع: ٥٦/٢.

[٦٢] ينظر: فتح الباري: ٥٠٩/١٠.

[٦٣] ينظر: عمدة القاري: ١٥٤/٢٢.

[٦٤] ينظر: إرشاد الساري: ٦٣/٩.

[٦٥] ينظر: مصابيح الجامع: ٣٠٩/٣.

[٦٦] صحيح البخاري: ١٥٤/٩.

[٦٧] المصدر نفسه: ١٥١/١.

[٦٨] ينظر: الكتاب: ٣٦/٢-٣٧، وشرح ابن عقيل: ٦٩/٢، وهمع الهوامع: ٥٧٨/١.

[٦٩] ينظر: آراء نحوية في كتاب اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح للبرماوي توثيق ودراسة: ٣٩-٤٠.

[٧٠] ينظر: المباحث النّحويّة في كتاب فتح الودود بشرح سنن أبي داود للسندي الكبير: ٦٩.

[٧١] ينظر: شرح ابن عقيل: ٦٩/٢، وهمع الهوامع: ٥٧٨/١.

[٧٢] ينظر: ارتشاف الضرب: ٧٣٩/١، وهمع الهوامع: ٢٥٦/٢.

[٧٣] الكتاب: ٤٠/٢.

[٧٤] ينظر: المصدر نفسه: ٢٠/١، و٤٠/٢، ومعاني القرآن للفراء: ٣١٦/١، ومعاني القرآن، والأخفش: ٦٣٢/٢، والأصول: ١٧٢/١، والخصائص: ١٩٤/٢، والتوطئة: ١٦٤، وتوضيح المقاصد: ٥٨٦/٢، وارتشاف الضرب: ٧٣٩/١.

[٧٥] ينظر: شرح عمدة الحافظ: ٥٤٠، وشرح ابن عقيل: ٤٢٩/١.

[٧٦] ينظر: شرح الكافية: ٢٥٦/١، و٢٥٩.

[٧٧] ينظر: فقه اللّغة، والثعالبي: ٤٨٨، وتوضيح المقاصد: ٥٨٧/٢، والجنى الداني: ١٧١، وارتشاف الضرب: ٧٣٩/١، وشرح الأشموني: ٣٩٢/١، والتصريح بمضمون التوضيح: ٢٦٢/٢.

[٧٨] ينظر: مغني اللبيب: ٧٩٩، وشرح ابن عقيل: ٤٦٨/١.

[٧٩] ينظر: شواهد التوضيح: ٢٤٦-٢٤٧.

[٨٠] البيت من الطويل، وهو للفرزدق، ديوانه: ٨٠/١.

[٨١] البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل: ١١٦/٢، ومغني اللبيب: ٧٨٣، وأوضح المقاصد: ٩٥/٢، وشرح ابن عقيل: ٤٢٦/١، وهمع الهوامع: ٢٥٧/٢.

[٨٢] البيت من المتقارب، وذُكر أنه لأمية بن الصلت في: التصريح بمضمون التوضيح: ٢٦٥/٢، والدرر اللوامع: ٣٥٦/١، وهو بلا نسبة في: سر صناعة الإعراب: ٦٢٩/٢، وشرح المفصل: ٨٧/٣، وشرح الجمل، وابن عصفور: ١٦٨/١، وشرح شذور الذهب: ٣٥٠/١، والمقاصد النّحويّة: ٢١١/٢.

[٨٣] البيت من السريع، وهو لعمرو بن ملقط الطائي في: النوادر، وأبي زيد: ٢٦٨، وتخليص الشواهد: ٤٧٤، والمقاصد النّحويّة: ٢٠٨/٢، وبلا نسبة في: سر صناعة الإعراب: ٧١٨/٢، والصاحبي في فقه اللّغة: ٢٨٥، وشرح المفصل: ٨٨/٣.

[٨٤] ينظر: الحصائل في علوم العربيّة وتراثها، د. محمد الدّالي: ٧٥.

[٨٥] ينظر: التوشيح ٦٠٤/٢.

[٨٦] في أصول النحو: ٦٥.

[٨٧] ينظر: الحديث النّبويّ الشّريف: ٩٣.

[٨٨] ينظر: اللّغة والنحو: ٦١.

[٨٩] ينظر: التبصرة والتذكرة: ١٠٨/١، وشرح الجمل، وابن عصفور: ١٦٨/١، وشرح التسهيل: ١١٧/٢، وارتشاف الضرب: ٧٣٩/١، ومغني اللبيب: ٧٧٩/٢-٧٨٠، وشرح الأشموني: ٣٩٢/١، وهمع الهوامع: ٢٥٦/٢.

[٩٠] شرح الكافية الشافية: ٥٨٣/٢، وينظر: شرح التسهيل: ١١٧/٢، وشرح الأشموني: ٣٩٢/١-٣٩٣.

[٩١] الكواكب الدراري: ٢١٨/٤.

[٩٢] ينظر: المصدر نفسه: ١٩٩/٤.

[٩٣] التنقيح: ١٨٣/١.

[٩٤] ينظر: التنقيح: ٦٥٤/٢.

[٩٥] صحيح البخاري: ٤٤/٣.

[٩٦] آراء نحوية في كتاب اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح للإمام شمس الدين البرماوي: ٩٧.

[٩٧] الكتاب: ١٧٨.

[٩٨] صحيح البخاري: ١١/٣.

[٩٩] الاصول: ١٤٦/٢.

[١٠٠] الانصاف: ٥٥١/٢.

[١٠١] ينظر : شرح المفصل: ٢١٩/٤.

[١٠٢] ينظر : علل النحو: ٢٦٥، والإنصاف : ٥٥٢/٢، واللباب : ٢/ ٢٥.

[١٠٣] المصدر نفسه: ٥٥١/٢.

[١٠٤] معاني القرآن: ٥٣/١.

[١٠٥] ينظر: شرح الجمل: ٢٧٣.

[١٠٦] ينظر: شرح الرضي: ٢٨/٤.
[١٠٧] ينظر : شرح التسهيل :٦/٤، وشرح الكافية الشافية: ١٥١٩/٣.
[١٠٨] ينظر: شرح الألفية : ٤٧٣.
[١٠٩] ينظر: شرح شذور الذهب ٢٣٩، وشرح قطر الندى:٥٧.
[١١٠] ينظر: شرح الأشموني: ٥٤٧/٣.
[١١١] ينظر: شرح التصريح:٣٥٦/٢.
[١١٢] ينظر : توضيح المقاصد : ٤/ ١٢٢٨، وشرح التصريح: ٣٥٦/٢، وهمع الهوامع : ١/ ٥٢٦.
[١١٣] الإنصاف في مسائل الخلاف: ٥٥٣/٢.
[١١٤] المصدر نفسه: ٥٥٢/٢.
[١١٥] ينظر: توضيح المقاصد: ١٢٢٨/٤.
[١١٦] همع الهوامع: ٢٧٤/٢.
[١١٧] المقتصد: ١٢٣/١.
[١١٨] شرح المفصل: ٢١٩/٤.
[١١٩] همع الهوامع: ١٧٤/٢.
[١٢٠] اللباب: ٢٥/٢.
[١٢١] الإنصاف: ٥٥١/٢.
[١٢٢] الإنصاف: ٢: ٥٥٤.
[١٢٣] المصدر نفسه: ٥٥٣/٢.
[١٢٤] ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ١٣٣- ١٣٤.
[١٢٥] صحيح البخاري: ٥٦/١.
[١٢٦] ينظر: جهود أبي البقاء العكبري النحوية في كتابيه إعراب القرآن وإعراب الحديث: ٣٢١.
[١٢٧] ينظر: معاني القرآن، الفراء: ١٥٧/١ -١٥٨.
[١٢٨] ينظر: شرح المفصل: ٥٠/٧، وشرح الجمل، ابن عصفور: ١٩٢/٢، وشرح قطر الندى: ٨٢.
[١٢٩] شرح ابن عقيل: ٣٥٦/٢.
[١٣٠] ينظر: شرح الجمل، ابن عصفور: ١٩٣/٢، وارتشاف الضرب: ١٦٨٥/٤، والتصريح: ٣٣٩/٤.
[١٣١] ينظر: – ينظر: شرح الجمل، ابن عصفور: ١٩٣/٢، وارتشاف الضرب: ١٦٨٥/٤، والتصريح: ٣٣٩/٤.
[١٣٢] ينظر: أمالي السهيلي: ٨٥ -٨٦.
[١٣٣] ينظر: ارتشاف الضرب: ١٦٨٥/٤.
[١٣٤] ينظر: المصدر السابق: ١٦٨٥/٤.
[١٣٥] الكتاب: ٩٧/٣.
[١٣٦] المصدر السابق: ٩٧/٣، وشرح كتاب سيبويه: ٣٠٣/٣.
[١٣٧] ينظر: شرح المفصل: ٥٠/٧.

[١٣٨] ينظر: المقاصد الشافية: ٧٥/٦، والتصريح: ٣٣٩/٤.
[١٣٩] المدثر: ٦٠، وينظر: قراءة الحسن في المحتسب: ٢٣٧/٢.
[١٤٠] سبق تخريجه.
[١٤١] ينظر: التصريح: ٣٤٠/٤.
[١٤٢] ينظر: إتحاف فضلاء البشر: ٤٢٧.
[١٤٣] ينظر: المحتسب: ٢٧٣/٢.
[١٤٤] ينظر: مختص في شواذ القرآن: ١٦٤.
[١٤٥] ينظر: إملاء ما من به الرحمن: ٢٧٢/٢.
[١٤٦] ينظر: إعراب الحديث النبوي: ٢١٢، وجهود أبي البقاء: ٣٢٢.
[١٤٧] ينظر: إعراب الحديث: ٢١٣، جهود أبي البقاء العكبري النحوية في كتابيه إعراب القرآن وإعراب الحديث: ٣٢١.
[١٤٨] ينظر: الكواكب الدراري:١٣٩/٢.

المصادر والمراجع

القُرآن الكريم

- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، لأحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطيّ، شهاب الدين الشهير بالبناء (ت ١١١٧هـ)، المحقق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية – لبنان، ط٣، ٢٠٠٦م – ١٤٢٧هـ .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأثير الدين محمد بن سيف المعروف بأبي حيان الاندلسي(ت٧٤٥هـ)، تحقيق: وتعليق الدكتور مصطفى أحمد النماس، ط١، ١٩٨٧م.
- آراء نحوية في كتاب اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح للإمام شمس الدين البرماوي (ت٨٣١هـ) توثيق ودراسة، منتهى عيد خلف، أطروحة دكتوراه، إشراف: د. علي مطر جرو، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة الأنبار، (٢٠١٧م).
- ارشاد الساري لشرح صحيح ابخاري، لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن محمد القسطلاني(ت٩٢٣هـ). دار احياء التراث العربي، بيروت، لبنان. (د. ط) (د. ت)
- الأزهية في علم الحروف، لعلي بن محمد النحوي الهروي(ت٤١٥هـ)، تحقيق: عبدالمعين الملوحي، مجمع اللغة العربية، سوريا، (د. ط)، ١٩٩٣م.
- الأشباه والنظائر في النحو، لجلال الدين عبدالرحمن بن الكمال ابي بكر السيوطي(ت٩١١هـ)، راجعه وقدم له الدكتور فايز ترحيني، دار الكتاب العربي، بيروت– لبنان، ط١ ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن السري البغدادي المعروف بابن السراج(ت٣١٦هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحسين محمد الفتلي، مطبعة النجف- العراق، (د.ط)، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٣م. (د. ط)
- آمالي ابن الشجري، لضياء الدين لأبي السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (ت٥٤٢هـ)، ، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي ط١، ١٩٩١م.
- إملاء ما من به الرحمن، لمحب الدين ابي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري(ت٦١٦هـ)، دار الباز، مكة المكرمة- السعودية، (د.ط)، ١٣٩٩هـ/ ١٩٨٧م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، للأنباري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد(ت١١٨١هـ)، دار احياء التراث، ط٤، ١٣٨٩هـ-١٩٦١م.
- إيضاح شواهد الايضاح، لأبي الحسن بن عبدالله القيسي، تحقيق: محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الاسلامي، ط١، بيروت- لبنان، ١٣٠٨هـ- ١٩٨٧م.
- الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي(ت٣٣٧هـ)، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، ط٥، بيروت – لبنان، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع عبدالله بن أحمد بن عبدالله القرشي الاشبيلي السبتي(ت٦٨٨هـ)، تحقيق: الدكتور عيادة بن عيد الثبيتي، دار الغرب الاسلامي، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: محمد لأبي الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان. (د. ط) (د. ت).
- البيان في اعراب غريب القران، لأبي بركات الانباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م. (د. ط)
- التبصرة والتذكرة، لأبي محمد عبدالله بن علي بن اسحاق الصيمري من القرن الرابع، تحقيق: الدكتور فتحي أحمد علي الدين، دار الفكر، ط١، السعودية، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

- تخليص الشواهد في شرح تقريب النووي للسيوطي، دار الكتاب الحديثة، ط٢، مصر، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٦م.
- التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح، للزركشي، تحقيق: : يحيى الحكمي، مكتبة الرشيد، ط٢، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- التوشيح شرح الجامع الصحيح، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت٩١١ هـ)، تحقيق: رضوان جامع رضوان، مكتبة الرشد، ط١، الرياض- السعودية، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لأبي محمد بدر الدين حسن بن القاسم المرادي المصري المالكي(ت٧٤٩هـ)، شرح و، تحقيق: عبدالرحمن علي سليمان، القاهرة- مصر. (د. ط)، (د. ت)
- الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، الطبعة الالولى، بيروت- لبنان، ١٩٩٢م.
- جهود أبي البقاء العكبري النحوية في كتابيه إعراب القرآن وإعراب الحديث، صادق محمد محمد، رسالة ماجستير، إشراف: د. أحمد خطاب العمر، كلية الآداب، جامعة الموصل، (١٩٨٨م).
- جهود الكرماني اللغويّة والنحوية في شرح صحيح البخاري ،سُهيلة طه محمّد ،أطروحة دكتوراه ،إشراف : الدكتور كاصد ياسر الزيدي ، كلية الآدب ، جامعة الموصل ، ١٩٩٥م.
- جواهر الادب في أدبيات وانتشاء لغة العرب، لحمد الهاشمي، المكتبة التجارية الكبرى، (د.ط)، ١٩٦٩م.
- حروف المعاني، للأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ط١، ١٩٨٤.
- الحصائل في علوم العربية وتراثها، لمحمد أحمد الدالي، دار النوادر، ط١، ٢٠١١م.
- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جنّيّ (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، الهيأة المصرية العامة للكتاب، تصوير دار الشؤون الثقافية العامة ١٤١١هـ =١٩٩٠م. (د. ط)

- دراسة نحوية في صحيح البخاري، أنس عباس عيدان، أطروحة دكتوراه، إشراف: د. نبهان ياسين الدليمي، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، (١٩٩٩م).
- ديوان الشافعي، لمحمد بن ادريس بن العباس بن عثمان بن شافع الهاشمي القرشي، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، مكتبة ابن سينا. (د. ط)، (د. ت)
- ديوان الفرزدق، (بشرح محمد إسماعيل عبدالله الصاوي)، مطبعة الصاوي، القاهرة– مصر، (د.ط)، ١٣٥٤هـ/١٩٣٥م.
- ديوان الفرزدق، (بشرح محمد إسماعيل عبدالله الصاوي)، مطبعة الصاوي، القاهرة– مصر، (د.ط)، ١٣٥٤هـ/ ١٩٣٥م.
- ديوان سقط الزند، لأبي العلاء، مطبعة الهندية، مصر، (د.ط)، ١٣١٩هـ/ ١٩٠١م.
- سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي(ت٣٩١هـ)، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ط)، ٢٠٠٠م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت ٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ط٢٠، ١٤٠٠ هـ/١٩٨٠ م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لعلي بن محمد بن عيسى، لأبي الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت ٩٠٠هـ)ـ دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م.
- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق: الدكتور عبدالرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون، دار هجر، ط١، ١٩٩٠م.
- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، لخالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية –بيروت، ط١، ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م
- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، لمحمد بن الحسن الاستربادي السمنائي النجفي الرضي، تحقيق: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، ويحيى بشير مصطفى، جامعة محمد بن سعود الإسلامية، (د.ط)، ١٩٦٦م.

- شرح القصائد العشر، ليحيى بن علي بن محمد الشيباني التبريزي(ت٥٠٢هـ)، ط٢، ادارة الطباعة المنيرية، ١٣٥٢هـ.
- شرح الكافية، لمحمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة، تحقيق: الدكتور محمد عبدالنبي عبد المجيد ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م.
- شرح المفصل للزمخشري، ليعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، لأبي البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت٦٤٣هـ)، تحقيق: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت – لبنان، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- شرح جمل الزجاج، لأبن عصفور الأشبيلي، تحقيق: : صاحب أبو جناح، عالم الكتب، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.
- شرح جمل الزجاجي(الشرح الكبير)، لابن عصفور الاشبيلي(ت٦٦٩هـ)، تحقيق: الدكتور صاحب جعفر أبي جناح، طبع بمطابع مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل- العراق، ط٢، ١١٤٠هـ/١٩٨٢م.
- شرح ديوان الحماسة لأبي تمام، ليحيى بن علي بن محمد الشيباني التبريزي(ت٥٠٢هـ)، دار القلم، بيروت، (د. ط)، (د.ت).
- شرح ديوان الحماسة لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي، نشره أحمد أمين وعبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت لبنان، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لعبدالله بن يوسف بن عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام(ت٧٦١هـ)، تحقيق: عبدالغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، ط١، دمشق، ١٩٨٤م.
- شرح المقدمة المحتسبة، لطاهر بن بابشاذ(ت٤٦٩هـ)، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، ط١، الكويت، ١٩٧٧م.
- شرح عمدة الحافظ في تفسير أشرف الالفاظ، لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدايم المعروف بالسمين الحلبي(ت٧٥٦هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ١٤١٧هـ -١٩٩٦م.

- شرح قطر الندى وبل الصدى، لعبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله، جمال الدين، ابن هشام(ت٧٦١هـ)، تحقيق:محمد محي الدين عبدالحميد، القاهرة، ط١١،١٣٨٣هـ.
- شفاء العليل في ايضاح التسهيل، لأبي عبدالله بن عيسى السلسيلي (ت٧٧٠هـ)، دراسة و، تحقيق: الدكتور شريف عبدالله علي الحسيني البركاتي، مطبعة الفيصلية. مكة المكرمة- السعودية ط٦، ١١٤٠هـ- ١٩٨٦م، مصورة دار الندوة بيروت.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لجمال الدين بن مالك الاندلسي (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: الدكتور طه محسن، طبع دار افاق عربية، (د.ط)، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك الأندلسي دراسة نحوية لبعض شواهده، سائد عبد اللطيف علي، رسالة ماجستير، إشراف: د. علي محسن مال الله، كلية العلوم الإسلامية، جامعة بغداد، (٢٠٠٦م).
- صحيح البخاري، لأبي عبد الله بن اسماعيل البخاري(ت٢٥٦هـ)، دار احياء التراث العربي، بيروت – لبنان، مصورة عن مطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده، القاهرة، (د.ط)، ١٣٧٨هـ/١٩٥٨م.
- عمدة القارىء لشرح صحيح البخاري، للعلامة محمود بن أحمد العيني- طبعة دار الطباعة العامرة – وطبعة دار الفكر، (د. ط)، (د. ت).
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأبي الفتح أحمد بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، حقق اصلها عبد العزيز بن باز، ورقم كتبها ولأبيابها واحاديثها محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت – لبنان، ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م.
- الفرائد الجديدة وشرحها المطالع السعيدة، للسيوطي(ت٩١١هـ)، تحقيق: الشيخ عبد الكريم المدرس الجمهورية العراقية وزارة الاوقاف – التراث الاسلامي –بغداد ١٩٧٧م. (د. ط)
- فقه اللغة وسر العربية، لعبد الملك بن محمد بن إسماعيل لأبي منصور الثعالبي (ت٤٢٩هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.

- في اصول النحو. لسعيد الافغاني، مطبعة الجامعة السورية، ط٢، ١٣٧٦هـ = ١٩٥٧م.
- الكتاب (كتاب سيبويه)، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسيبويه(ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر مكتبة الخانجي، ط٣، القاهرة- مصر، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- كشف الأسرار عن أصول فخر الأسلام البزدوي، لعبد العزيز بن أحمد بن محمد، علاء الدين البخاري(ت٧٣٠هـ)، تحقيق: عبدالله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت – لبنان، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
- الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، لمحمد بن يوسف الكرماني (ت٧٨٦هـ)، المطبعة المصرية، محمد محمد عبداللطيف، ط١، ١٣٥٤هـ/١٩٣٥م.
- اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء محب الدين عبدالله بن الحسين بن عبدالله، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٩٥.
- القضايا النحوية عند الشنقيطي في كتابه كوثر المعاني الدراري في كشف خبايا صحيح البخاري للإمام الشيخ محمد الخضر الجكني الشنقيطي (ت١٣٥٤هـ)، باسم عبد حمد، رسالة ماجستير، إشراف: د. محمد فرج توفيق، كلية العلوم الإسلامية، جامعة بغداد، (٢٠١٥ م).
- اللغة والنحو(دراسات تأريخية وتحليلة ومقارنة)، للدكتور حسن عون، ط١، مطبعة رويال – الاسكندرية – مصر، ١٣٧١هـ /١٩٥٢م.
- اللغة والنحو (دراسات تأريخية وتحليلية ومقارنة)، للدكتور حسن عون، ط١، مطبعة رويال – الاسكندرية – مصر، ١٣٧١هـ/١٩٥٢م.
- المباحث اللغوية والنحوية في كتاب التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح لبدر الدين الزركشي، أسامة محمد سويلم، رسالة ماجستير، إشراف: د. جاسم محمد سهيل، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة الأنبار، (٢٠٠٩م).
- المباحث النحوية في كتاب شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، محمد صبار نعمة، رسالة ماجستير، إشراف: د. نافع علوان بهلول، كلية التربية، جامعة تكريت،(٢٠١٢م).

- المباحث النحوية في كتاب فتح الودود بشرح سنن أبي داود لأبي الحسن محمد ابن عبد الوهاب السندي الكبير (ت١١٣٨هـ)، عمر فيصل محمود، رسالة ماجستير، إشراف: د. بيان محمد فتاح، كلية الآداب، جامعة الأنبار، (٢٠١٩م).
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها، لأبي الفتح عثمان ابن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: علي النجدي ناصف، والدكتور عبدالفتاح اسماعيل شلبي والدكتور عبد الحليم نجار، المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية القاهرة، (د.ط)، ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م. (د. ط).
- المسائل المشكلة المعروفة بـ (البغداديات)، لأبي على، تحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي، وزارة الأوقاف، دار الشؤون الدينية، مطبعة العاني، بغداد، (د.ط)، ١٩٨٣م.
- مشكل إعراب القران، مكي بن أبي طالب القيسي(ت٤٧٣هـ)، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٨٤م.
- مصابيح الجامع، لمحمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد، المخزومي القرشي، بدر الدين المعروف بالدماميني، وبابن الدماميني (ت ٨٢٧ هـ)، اعتنى به، تحقيقًا وضبطًا وتخريجًا: نور الدين طالب، دار النوادر، سوريا، ط١، ١٤٣٠ هـ/٢٠٠٩ م.
- معاني الحروف، لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني(ت٣٨٤هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الفتاح شلبي، دار نهضة مصر، القاهرة، (د.ط)، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.
- معاني القران للأخفش، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، مطبعة المدني، ط١، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.
- معاني القرآن للفراء، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي نجار، وعبدالفتاح إسماعيل شلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، (د. ط)، (د. ت).
- معاني القرآن وإعرابه، لإبراهيم بن السري بن سهل، لأبي إسحاق الزجاج (ت٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٨م.

- معاني النحو، للدكتور فاضل صالح السامرائي، مطبعة التعليم العالي في الموصل، (د.ط)، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لأبي محمد عبدالله بن أحمد بن عبدالله بن هشام الانصاري(ت٧٦١هـ)، دار احياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، (د.ط)، (د. ت).
- المغني في النحو، لتقي الدين أبي الخير منصور بن فلاح اليمني النحوي، (ت٦٨٠ هـ)، تقديم و، تحقيق: وتعليق: عبد الرزاق عبد الرحمن أسعد السعدي، (د. ط)، (د. ت).
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى، لبدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت ٨٥٥ هـ)، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ.د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام، ط١، القاهرة – مصر، ١٤٣١ هـ/٢٠١٠ م.
- المقتصد في شرح الايضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: الدكتور كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والاعلام الجمهورية العراقية– دار الرشيد، (د.ط)، ١٩٨٢م.
- المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، ط١، وزارة الاوقاف، القاهرة، (د.ط)، ١٩٩٤.
- النوادر لأبي زيد الأنصاري، تحقيق: الدكتور محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، ط١، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي(ت٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، (د.ت).